

خاص

تلقت "هو": "بلداً بقيام الأمان السياسي بمحافظة حضرموت باعتقال محمد سالم بالهيصمي وفهد سالم بالهيصمي منزو ما يربو على شهرين ومنع أهاليهم من زيارتهم، الأمر الذي يخالف تماماً النصوص القانونية الصريحة المبينة في كيفية الاعتقال والشروط التي تقتضيها نصوص الدستور عند اعتقال الأشخاص. بل والأغرب من ذلك هي التهمة الموجهة إليهما وهي - حسب ما أثبتته المستندات الرسمية - هو خلاف على قضية مدنية تدور رحاها بين مدير الأمان السياسي والمواطنين المعتقلين حول رغبة جامحة لأول للاستيلاء على أراضي المعتقلين بحجة أسست ملاكها للمنفعة العامة على الرغم من الدستور والقانون نظم أحكام الاستملاك للمنفعة العامة وفق قواعد ونصوص واضحة تخلو من لجوء السلطة إلى إدخال سجون الأمان السياسي في القضية.

وبعد مناشدات ومطالبات خجولة من النيابة بمحافظة حضرموت بإرسال المعتقلين وأوراق القضية إليها كونها صاحبة الاختصاص القضائي والقانوني في ذلك، إلا أن مسلك جهاز الأمان السياسي الذي قد يصل أحياناً إلى إسناد واقعة الاعتقال إلى رئيس الجهاز شخصياً لا يلقي أدنى احتراماً للهيئات القضائية في البلاد.

وقضية نمطية أخرى كان الضحية فيها المواطن ناصر احمد الحميري والذي مضى على معاناته لوطأة سجن الأمان السياسي بمحافظة عدن أربعة أشهر على خلفية نزاعه مع مدير الأمان السياسي بعدن رغم التوجيهات الصريحة والمباشرة من قبل رئيس نيابة عدن والنائب العام ولكن حتى قراءة هذا الخبر لم يستجيب الأمان السياسي لتلك التوجيهات اليتيمة من وسائل التنفيذ.

هذا وقد وجهت "هو": "عدة رسائل في هذا الصدد إلى مجلس النواب والنائب العام ووزارة حقوق الإنسان والجهات المختصة، كما أصدرت بياناً صحفياً.

نص البيان الصحفي:

"بيان":

والحكم الخصم هو السياسي الأمان يكون عندما "هو":

يعتقل الأمان السياسي في المكل بال المخالفة للدستور والقانون المواطنين محمد سالم بالهيصمي وأخيه المغترب فهد سالم بالهيصمي منذ قرابة الشهرين والمواطن ناصر أحمد صالح الحميري في سجن الأمان السياسي في محافظة عدن والاولان معتقلان بسبب قضية مدنية هي سعي مدير الأمان السياسي للاستيلاء على أرضهم بزعم ضمها إلى ملكية الأمان السياسي لتكون بوابة لمبناه ورغم أن هذه الأرض يفصل بينها وبين مبني الأمان السياسي جبل كبير ومسافة تزيد عن كيلو متر حسب المخططات من البلدية ولأرض في الواقع ومع أن الاستملاك للمنفعة العامة نظمها قانون الاستملاك أعمالاً للنص الدستوري الذي لا يجيز الاستيلاء على الملكية الخاصة للمنفعة العامة إلا بتعويض عادل وفصل ذلك القانون.

ورغم المشكاوى والمناشدات وتوجيهات النيابة العامة للأمان السياسي بإرسال أوليات القضية وهي طلبات من النيابة خجولة كما هو عاداتها في مواجهات خروقات وانتهاكات الأمان السياسي إلا أن الأمان السياسي لا يلقي لها بالاً ولا يأبه لها أو لمن صدرت منه.

وأما المواطن ناصر أحمد صالح الحميري فقد مضي على سجنه أربعة أشهر في معتقل الأمن السياسي بمحافظة عدن لخلاف على شقة مع مدير مكتب رئيس جهاز الأمن السياسي رغم توجيهات رئيس النيابة بمحافظة عدن ورفضه الأمر إلى النائب العام بعد رفض الأمن السياسي الإفراج عنه أو إحالة قضيته للنياحة أو القضاء.

و"هو" وهي تعلن عن هذه الممارسات وتخطب بها رئيس جهاز الأمن السياسي شخصياً الذي تفيد أجهزته عند مخاطبتها بأن الاعتقال هو بتوجيهات شخصية منه نستغرب أن يكون الأمر كذلك فـجهاز الأمن السياسي ينتهك الدستور والقانون لأسباب أمنية على خلفية محاربة الإرهاب وهي انتهاكات لحقوق المواطنين الأساسية تعتبر جريمة دستورية بكل المقاييس.

أما وقد وصل الأمر إلى هكذا حالات فلا نعتقد إلا أن هذا الجهاز صادر جهة خارج إطار الشرعية الدستورية والقانونية يمارس المخطف والاعتقال لأية أسباب حتى وأن كانت خلافات شخصية مع أحد موظفيه أو سعي لسلب مال مواطن.

وتوجه هوذ مناشدة للأخ/ رئيس الجمهورية أن بقى لهذه الحكومة سيطرة على هذا الجهاز بالتدخل يحكم مسؤوليته الدستورية للجم الأمن السياسي وكبح جموح تصرفاته وإعادته إلى إطار المشروعية الدستورية وقانون إنشائه وتعتبر هذا أيضاً بلاغاً لمجلس النواب ولأعضاء المـبـجلين للقيام بواجبهم الرقابي في التحقيق في هذا الوقائع أما النيابة العامة المسئولة قانوناً فقد صارت جهة ميئوساً منها فهي مشلولة الإرادة والحركة تجاه الأمن السياسي لسبب نأمل أن يعلنه.

والله من وراء المقصد،،،
المنسق العام
المحامي / محمد ناجي علاو
"هوذ"